تداعيات أزمة كورونا على مستقبل قضايا النظام الدولي

محمد بوبوش*
باحث من المغرب

* أستاذ مساعد في العلاقات الدولية- الكلية المتعددة التخصصات- الناظور- جامعة محمد الأول- وجدة
mboubouche44@gmail.com

الملخص:

يعد فيروس كورونا من الأحداث الكبرى التي شهدها العالم مثل الحربين العالميتين الأولى والثانية وانتهاء بالحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، وكذلك أحداث 11 سبتمبر عام 2011، والتي شكلت تأثيرا كبيرا على العلاقات الدولية بسبب تداعياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الضخمة.
وبما أن أزمة فيروس كورونا تحولت إلى أزمة عالمية، فهذا يشكل فرصة سانحة لإعادة النظر في العلاقات الدولية وجعلها أكثر توازنا وخدمة لكافة الشعوب. وإذا استخلصنا الدروس من الوضع الحالي، فأن وباء كورونا سيساهم في بناء علاقات جيوسياسية جديدة، خاصة وأن العالم مقبل على أزمة اقتصادية عميقة لا يدرك أحد نهايتها. ولأزمة كورونا تداعيات كبرى على النظام الدولي المعاصر من عدة جوانب.

Repercussions of Corona Virus Crisis on The Future of International System Issues

Mohammed Boubouch
Researcher from Morroco
Professor Assistant of International Relations
College of Interdisciplinary-Alnadhoor/ University of Mohammed I Oujda-Morocco

Abstract:
The Corona virus is one of the major events that the world has witnessed, such as World Wars I and II , the end of the Cold War and the collapse of the Soviet Union, as well as the events of September 11, 2001, which had a major impact on international relations and international system due to its huge political, economic and social repercussions.

Since the Corona virus crisis has turned into a global crisis, this constitutes an opportunity to reconsider international relations and make them more balanced and serving all peoples. If we draw lessons from the current situation, then the Corona epidemic will contribute in building new geopolitical relations, especially as the world is heading towards a deep economic crisis that no one realizes to its end. The Corona crisis has major repercussions on issues of the contemporary international system in several aspects.

Key words: Corona, Crisis, Virus, Consequences, International System.

المقدمــة:

أثارت جائحة كورونا عدة تغـيرات جوهريـة في تفاعلات السياسة والاقتصاد والمجتمع، أبرزها تلـك المتعلقة بإعادة كورونا بات في صدارة أولويات النظام الدولي، فهـو حدث «البجعة السوداء» الـذي تجـاوز جميـع الأولويات، صياغـة أدوار الدول الوطنـية وقدراتها على الاستجابة للتداعيات السلبية لتفي الفـيروس، خاصة وأن الفيـروس سـيطر عـلى المراكز المالية والأخبار ووسائل التواصل الاجتماعي. وبالرغم من أنـه أقل فتـكاً من أوبئـة أخـرى حدثـت في السابق، على غـرار جائحة الإنفلونزا الإسبانية التـي ضربت العالم عام 1918؛ إلا أنه يعتبر أشـد تأثيرا على الاقتصاد.[1]

من نتائج كوفيد19- قضايا العلاقات الدولية الراهنة، عودة الدولة الوطنية، إذ لم يعد ممكناً اختزال الدولة في دور الوسيط المسهل. بدا جلياً أن لا مندوحة عن الدولة، فهي الموئل أثناء المخاطر، والضامنة للأمن والاستقرار، وكذلك الحامية والراعية. وهل كان يمكن معالجة الأزمة الناتجة عن كورونا فيروس بمنطق الربح، أو الرأسمال، أو الاستثمار وعودة الاستثمار؟

المؤسسات الدولية التي من شأنها أن تسهر على الحد الأدنى من التضامن عاجزة، مالياً، ومن دون أدوات قانونية وغير قانونية، وغارقة في مستنقعات بيروقراطية عقيمة، هذا فضلاً عن تجاهل القوى الكبرى لها، وبخاصة الولايات المتحدة التي تهزأ بمنظومات الأمم المتحدة وما يتحلق حولها.[2]

قضايا أخرى شائكة لم تسلم من تداعيات وباء كورونا سواء على مستوى الاقتصاد العالمي أو على مستوى حقوق الانسان والتصور العام للنظام الدولي.

أولاً - العودة القوية للدولة الوطنية:

من أهم تداعيات وباء كورونا هو تعزيز دور الدولة الوطنية، وترسيخ قيم المواطنة،

(1) أحمد عبد العليم حسن: اتجاهات تغير أدوار الدول القومية في مرحلة «ما بعد كورونا، في: اتجاهات تغير أدوار الدول القومية في مرحلة ما بعد كورونا، دراسـات خاصـة، العـدد 6، 28 أبـريل 2020، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، على الرابط: https://bit.ly/2YsiHSW

(2) حسن أوريد: اختلال العالم وانتهاء العولمة «السعيدة»، موقع TRT عربي، 26 مارس 2020 على الرابط: https://bit.ly/3dqgImc

في ظل تصاعد الإجراءات الاحترازية التي تبنتها الدول، وسياسات الحجر والحجز والعزل التي تبنتها الحكومات، بل واعتماد الكثير منها على المؤسسات والأجهزة الأمنية والعسكرية لفرض الالتزام بهذه الإجراءات، وتعزيز قدرتها على التعامل مع فترات طويلة من العزلة الاقتصادية الذاتية، في مواجهة فكرة العولمة الاقتصادية، ولو مرحلياً.

في مقال بصحيفة الغارديان البريطانية جادل ديفيد رانسيمان- أستاذ العلوم السياسية بجامعة كيمبريدج- أن انتشار وباء كورونا قد أزاح ستار الديمقراطية عن الدولة الحديثة، وكشف عن وجه السياسة الحقيقي وهو الهيمنة وسلطة الإنفاذ والقسر. وأن فكرة هوبز عن الدولة ككيان يملك الحياة والموت- ويقر الشعب لها بتلك السلطة حفاظاً على الصالح العام- باتت ماثلة أمامنا الآن في ظل الحجر والعزل، بل ونزول الشرطة والجيش إلى الشوارع في بلدان كثيرة لفرض النظام، وتغريم المخالف أو حبسه باعتباره يمثل خطراً على المجموع.[3]

من أهم تداعيات وباء كورونا هو تعزيز دور الدولة الوطنية

وهناك بالقطع ظواهر كثيرة يمكن اعتبارها مؤشرات حقيقية على ذلك، منها اتخاذ إجراءات واسعة المدى لنقل العمل والتعليم إلى المنزل بما يسمح بمزيد من الضبط بل والتوثيق، وتطبيق سياسات الحد الأدنى، وضبط شراء السلع، ووضع حظر على السحب النقدي وشراء العملات الأجنبية.

ومن المتوقع أن تسعى بعض الحكومات إلى الحفاظ على ما اكتسبته من سلطات وصلاحيات حتى بعد أن تنتهي الأزمة، لتشديد قبضتها في مواجهة المنظمات المجتمعية والقطاع الخاص، وخاصة بعد أن كشفت الأزمة عن ضرورة وجود قطاعات صحية وطنية قوية وقادرة، تتوفر لها الإمكانيات والقدرات والصلاحيات اللازمة لمواجهة مثل هذه الأزمات.[4]

أظهرت أزمة كورونا الحاجة الماسة لتدخل الدولة، سواء لفرض الحجر العام ومراقبة المرضى والتشخيص الصحي الموسع، أو في بناء المستشفيات وتجهيزها وتسخير أجهزة الأمن والجيش للهدف نفسه، أو في ضخّ الأموال لدعم الشركات، وفي إسناد الفئات المتضررة من الأزمة وغيرها، هذا في الوقت الذي كان يبشر كثيرون من الليبراليين الجدد بانحسار دور الدولة، إن لم يكن موتها.

كما أن تصريح وزير الاقتصاد الفرنسي برونو لومير حول احتمال اللجوء إلى تأميم الشركات الفرنسية لمواجهة كورونا، يستدعى الوقوف أمامه طويلا، فإذا طُبّق هذا

(3) David Runciman, Coronavirus has not suspended politics – it has revealed the nature of power, The Guardian, March, 27, 2020,available at: https://bit.ly/2L9HNOI

(4) عصام عبد الشافي: وباء كورونا وبنية النسق الدولي الأبعاد والتداعيات، المعهد المصري للدراسات، 26 مارس، 2020 على الرابط التالي: https://bit.ly/39Cg8iW

الأمر سيكون لدينا تغيير جذري في شكل الدولة، أي أنه سيكون هناك تدخل للدولة لإعادة التوازن بين المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية وضمان عدم حدوث انهيار في المستقبل، والناس بالطبع سيوافقون على هذا الأمر، لأنهم خائفون حاليا وسيقبلون بأي إجراء، فإنقاذ أرواحهم هو أهم لديهم من التوجه الاقتصادي للبلاد. ويجب أن لا ننسى أن وجود الدولة بالنسبة للأوروبيين يكمن في توفير الخدمات الأساسية للمواطنين، والمتمثلة في الأمن والنظام والرفاهية الاقتصادية والعدالة، وهذه الأمور لا يمكن أن تتحقق في ظل وجود هذا الفيروس، ومن الطبيعي أن يكون لدينا نمط جديد لتدخل الدولة».[5]

أظهرت أزمة كورونا الحاجة الماسة لتدخل الدولة

المؤكد أن الدولة، وعلى النحو الذي أثارته أزمة كورونا، ستضطر إلى الرجوع إلى بعض المساحات التي انسحبت منها بتخطيط وتدبير مسبقين لصالح الشركات الخاصة وآليات اقتصاد السوق، وذلك في أجواء النيوليبرالية الصاعدة. وليس هذا جديدا، ففي أجواء الأزمة الاقتصادية لسنة 2008 تدخلت الدولة بقوة لضخّ الأموال، وفرض القيود على البنوك التي شارفت على الانهيار، وجرّت معها الوضع الاقتصادي ككل إلى التدحرج. ويتناقض هذا الأمر في الصميم مع أساس النظام الليبرالي القائم على اشتغال السوق، وفق آلياته الذاتية، ومن دون تدخل الدولة، في إطار ما سماها آدم سميث اليد الخفية للسوق.

خلال العقود الثلاثة الأخيرة اتجهت الدولة في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا نحو الانسحاب من مجالاتٍ كثيرةٍ، كانت تعد اختصاصا حصريا لها، في التعليم والصحة، وحتى في مجال الأمن والسجون والرعاية الاجتماعية وغيرها، على أساس أن ما يسمى التدبير الحر من طرف المؤسسات الخاصة أقل كلفة وأكثر نجاعةً من الإدارة العمومية.

مقابل ذلك، امتدت الأعين البصيرة والأيدي الخفية للدولة في مختلف مناحي النسيج المجتمعي التي ظلت تتوسع أكثر مع تطور تقنيات الرقابة والرصد الإلكتروني وآليات التعرّف على الوجه والبصمة. ومنذ أحداث «11 سبتمبر» في العام 2001، تعقدت أكثر آليات الرقابة والتجسّس على المواطنين، وأطلقت أيدي الأجهزة الاستخباراتية والأمنية من دون حسيب أو رقيب باسم مقاومة الخطر الإرهابي. وخلال اتساع جائحة كورونا، استخدمت الصين ما يعرف بقاعدة البيانات الكبرىBig Data، والتي تتيح لها مراقبة حركة كل مواطن وأوضاعه الصحية، وكل معاملاته المالية والإدارية.

(5) محللون: «قانون الغاب» يحكم العلاقات الدولية وأزمة كورونا كشفت عدم احترام الدول الغربية لحقوق الإنسان، القدس العربي، 28 أبريل 2020.

كما أن الإدارة الأميركية لم تتردد في الطلب من الشركات الأميركية المتخصصة تزويدها بقاعدة بيانات المواطنين، بغرض ضبط مواقع مستخدمي الهواتف النقالة والأجهزة الإلكترونية ومجال حركتهم.[6]

(6) رفيق عبد السلام: أزمة كورونا وإعادة انتشار الدولة، العربي الجديد، 24 أبريل 2020 على الرابط: https://bit.ly/2SwCg8Y

ويردِّد الجدل السياسي الحالي في الولايات المتحدة وأوروبا حول فيروس كورونا صدى الانعزالية وسياسة الأبواب المغلقة. ويستغل الأميركيون ذوو العقلية الترمبية وأيضًا بعض الأوروبيين المتشكِّكين في الوحدة الأوروبية عامل الخوف من الوباء لفرض المزيد من الحواجز وأمن الحدود. وخلال جدلهم بشأن الهجرة والإرهاب، يجادل هؤلاء اليمينيون والشعبويون بأن فيروس كورونا يبرر مخاوف القلق بشأن الحاجة لحماية حدود بلادهم. ويتمُّ تصوير التهديد القادم من الفيروس على أنه «أجنبي، وأن الرد هو بناء الجدران ووقف الرحلات الجوية. ووفقًا لهذه السردية، تزيد العولمة في التسريع من نطاق التهديد» [7].

ويردِّد الجدل السياسي الحالي في الولايات المتحدة وأوروبا حول فيروس كورونا صدى الانعزالية وسياسة الأبواب المغلقة

(7) محمد الشرقاوي: التحولات الجيوسياسية لفيروس كورونا وتآكل النيوليبرالية (الجزء 2)، مركز الجزيرة للدراسات، 30 مارس 2020 على الرابط: https://bit.ly/3bbq1oO

لقد كشفت الأزمة الأخيرة عن أهمية إعادة دور الدولة على النحو الذي سبقت الإشارة إليه، حيث إنه من المهم كذلك التوكيد على أن هذه الأزمة أيضا استوجبت إعادة دور الدولة على الساحة الدولية، أخذا في الحسبان أن هذه العودة لا تعني أن تنغلق الدولة على ذاتها أو تقطع تواصلها مع الخارج كما يطالب أنصار التيار الشعبوي، وإنما كشفت الأزمة عن بعدين مهمين في دور الدولة على الساحة الدولية يتمثلان فيما يأتي: البعد الأول، يتعلق بأهمية الاستفادة من تجارب الآخرين فيما أقدموا عليه من سياسات وإجراءات قد تفيد في ترشيد الإنفاق العام في وقت تشح فيه الموارد، فعلى سبيل المثال يمكن الاستفادة مما انتهجته بعض البلدان في كيفية تحقيق التوازن بين إدارتها للأزمة الصحية والحفاظ على نشاطها الاقتصادي خاصة في ضوء التشابك الاقتصادي المعولم، الناتج عن فكرة سلاسل الإنتاج والتي تعني أن إنتاج أي سلعة نهائية مثلا يمر عبر سلسلة من عمليات الإنتاج الجزئي في بلدان كثيرة، فلا يمكن أن تنشط عملية الإنتاج في بلد ما إن لم تنشط حلقات الإنتاج في البلدان السابقة عليها واللاحقة لها، وهو ما يعني أن ثمة صعوبة في معالجة هذه الأنماط الإنتاجية على المدى القصير، فضلا عن أن تأثيراتها على المدى البعيد إذا ما أقدمت دولة على العودة إلى سياسات الاكتفاء الذاتي ستؤدي إلى انخفاض كفاءة استخدام أدوات الإنتاج، بما سينعكس سلباً على مستويات المعيشة في تلك البلدان. [8]

(8) أحمد طاهر: «كورونا» وعودة الدولة... أزمات الداخل وتحديات الخارج، مجلة المجلة، 30 مارس 2020 على الرابط: https://bit.ly/2W0wuye

عودة الدولة مكسب مهم، ولكن يتوجب الحذر من آفة تمدّد الدولة، خصوصا

إذا لم تجد سلط رقيبة وضابطة، كما هو الأمر في عالمنا العربي المصاب بآفتي الاستبداد والحيف الاجتماعي.

ثانياً - هشاشة مؤسسات التكامل الدولي:

تراجع الاتحاد الأوروبي كقوة توازن في النظام الدولي أو حتى بصفته داعماً للحليف الأكبر، الولايات المتحدة. وجاءت استجابة دول الاتحاد الأوروبي الفردية والانعزالية على أزمة كورونا بصفته أكبر تحدٍّ يصيب أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، على حد تعبير قادته، لتزيد اليقين في هشاشة بنية الاتحاد الاوروبي الذي لا يزال تحت تأثير أزمة بريكست (Brexit).

عودة الدولة مكسب مهم، ولكن يتوجب الحذر من آفة تمدّد الدولة

فالاتحاد الأوروبي يقدم نموذجاً فاشلا يصعب تجاوزه في المدى القريب والمتوسط في تصديه لأزمة لا تعد ذات طابع استراتيجي تقليدي.[9]

ومع ذلك وعلى الرغم من أنها صورة صادمة فإنها لا تأتي بجديد على صعيد المسارات الاستراتيجية، فقد سبق للاتحاد الأوروبي أن تعرّض لأزمة الديون الأوروبية في 2009 وأزمة المهاجرين في 2015، وهي الأزمات التي عجز عن مواجهتها وحدّت كثيراً من فرصته ليشكل قطباً دولياً. ومن المرجح أن يكون الاتحاد الأوروبي قد دخل مساراً نحو التراجع والتفكك لا رجعة فيه.

ظهور ما يشبه «التشرذم الأوروبي» في مواجهة الأزمة، سواء من خلال إغلاق الدول الأوروبية للحدود فيما بينها، أو التنافس للحصول على المعدات الطبية من الصين، بالإضافة إلى عدم وجود خطة عاجلة لإنقاذ إيطاليا؛ الدولة الأكثر تضرراً من جراء الوباء، رغم أن الميثاق المؤسس للاتحاد الأوروبي ينص في إحدى مواده على تبادل الخبرات بين الدول الأعضاء، إلا أن الأزمة أظهرت سلوكياتٍ غير مسبوقةٍ بين دول الاتحاد، حيث أشارت التقارير إلى استيلاء التشيك على كمامات كانت قادمة من الصين نحو إيطاليا، وقد كان واضحاً امتعاض المواطنين الإيطاليين من أسلوب تعامل الدول الأوروبية مع إيطاليا خلال الأزمة، الأمر الذي يجعل من بقائها في الاتحاد الأوروبي بعد انتهاء الأزمة محل تساؤل؟[10]

ربما يكون على دوله الأعضاء إعادة النظر في تفعيل مبدأ التضامن ذاته، وخاصة إبان الأزمات من خلال إقرار خطة للطوارئ والأزمات بغض النظر عن طبيعة تلك الأزمات والتي لم تعد أمنية فحسب، كما أنه- وتكاملا مع الميثاق المنشئ للاتحاد- ربما يتم إطلاق خطة للأمن والتعاون الأوروبي بمفاهيم وآليات جديدة تأخذ في

(9) عبد الله عقرباوي: أزمة كورونا والدول الكبرى.. أي مسارات جديدة للنظام الدولي؟ موقع TRTعربي، 8 أبريل 2020 على الرابط: https://bit.ly/2W2POLx

(10) د. أشرف كشك: أزمة كورونا: التداعيات والآليات التي انتهجتها الدول لإدارة الأزمة، تقارير ودراسات، ابريل 2020، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، ص: 4. على الرابط: https://bit.ly/3dl1sY1

اعتبارها القدرات والأولويات وذلك على غرار المفهوم الاستراتيجي الذي يصدره حلف الناتو، أو ربما يتم تعديل بعض المعاهدات والاتفاقات بين دول الاتحاد.[11]

(11) د. أشرف كشك: مستقبل الاتحاد الأوروبـــي بعـد أزمـة كـورونـا: رؤيـة استراتيجية، أخبار الخليج، الاثنين 4 مايو 2020 على الرابط: https://bit.ly/3c4F3xH

ثالثاً - حقوق الانسان على المحك:

في 11 مارس 2020، أعلنت «منظمة الصحة العالمية» أن تفشي مرض «كوفيد19-» الناتج عن فيروس «كورونا» المستجد- الذي ظهر للمرة الأولى في ديسمبر 2019 في مدينة ووهان الصينية- قد بلغ مستوى الجائحة، أو الوباء العالمي. ودعت المنظمة الحكومات إلى اتخاذ خطوات عاجلة وأكثر صرامة لوقف انتشار الفيروس، معللة ذلك بمخاوف بشأن «المستويات المقلقة للانتشار وشدته».

يكفل القانون الدولي لحقوق الإنسان لكل شخص الحق في أعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه، ويلزم الدول باتخاذ تدابير لمنع تهديد الصحة العامة، وتقديم الرعاية الطبية لمن يحتاجها. يقرّ قانون حقوق الإنسان أيضا بأن القيود التي تفرض على بعض الحقوق، في سياق التهديدات الخطيرة للصحة العامة وحالات الطوارئ العامة التي تهدد حياة الأمة، يمكِن تبريرها عندما يكون لها أساس قانوني، وتكون ضرورية للغاية، بناء على أدلة علمية، ولا يكون تطبيقها تعسفيا ولا تمييزيا، ولفترة زمنية محددة، وتحترم كرامة الإنسان، وتكون قابلة للمراجعة ومتناسبة من أجل تحقيق الهدف المنشود.[12]

يكفل القانون الدولي لحقوق الإنسان لكل شخص الحق في أعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه

(12) الأبعاد الحقوقية في الاستجابة لفيـروس «كـورونـا» المستجد، موقع منظمة هيومن راتش ووتش، 19 مارس 2020 علـى الـرابـط: https://bit.ly/3b41r92

من الواضح أن وباء كوفيد19-، بمدى اتساعه وخطورته، يرقى إلى مستوى تهديد للصحة العامة ويمكن أن يبرر فرض قيود على بعض الحقوق، مثل تلك التي تنجم عن فرض الحجر الصحي أو العزل الذي يحد من حرية التنقل. في الوقت نفسه، من شأن الاهتمام الدقيق بحقوق الإنسان (مثل عدم التمييز) ومبادئ حقوق الإنسان (مثل الشفافية واحترام الكرامة الإنسانية) أن تعزز الاستجابة الفعالة في خضم الاضطراب الحتمي الذي يحصل في أوقات الأزمات، والحد من الأضرار التي قد تنجم عن فرض التدابير الفضفاضة التي لا تراعي المعايير المذكورة أعلاه.

وقد دعت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى عدم المساس بالحقوق مثل حرية التعبير قد يلحق ضرراً كبيراً بالجهود لاحتواء وباء (كوفيد - 19) وآثاره الاجتماعية والاقتصادية الجانبية السيئة، مشيرة إلى أن هناك خروقات غير محددة مصحوبة أحياناً بعقوبات صارمة تغذي المخاوف من استخدامها لإسكات الإعلام وتوقيف المعارضين والمنتقدين، فبالنظر إلى الطبيعة الاستثنائية للأزمة من الواضح

أن الدول بحاجة إلى صلاحيات إضافية لمواجهتها، لكن في حال لم تحترم الدولة القانون فقد تتحول الأوضاع الصحية الطارئة إلى كارثة على حقوق الإنسان ستتخطى عواقبها السلبية تفشي الوباء لفترة طويلة.[13]

وحذرت المفوضية من أن «الحكومات يجب ألا تستخدم الصلاحيات الاستثنائية سلاحاً لإسكات المعارضة والسيطرة على الشعوب أو حتى البقاء في السلطة»، وأكدت أن الإجراءات الاستثنائية يجب أن تكون «متناسبة وغير تمييزية ومحددة زمنياً وأن تخضع لرقابة برلمانية وقضائية مناسبة». وأشارت إلى تلقيها معلومات من مناطق مختلفة في العالم مفادها أن الشرطة وقوات الأمن استخدمت القوة المفرطة وأحياناً القاتلة لفرض احترام تدابير العزل وحظر التجول، وغالباً ما ارتكبت هذه الانتهاكات بحق أشخاص ينتمون إلى الطبقات الفقيرة والمحرومة في المجتمع. فمن الواضح أن إطلاق النار على شخص خرق حظر التجول بحثاً عن طعام أو إيداعه السجن وممارسة العنف بحقه غير مقبول وغير مشروع.

الحكومات يجب ألا تستخدم الصلاحيات الاستثنائية سلاحاً لإسكات المعارضة

ملاحظات أخيرة تجدر الإشارة إليها وتحتاج إلى تفصيل مستقل. كشفت الأزمة عن الفجوة القيمية داخل المجتمعات بين قطاع الأعمال ومنطق الاقتصاديين في ناحية وقيم المجتمع وتصوراته عن الكرامة والحق في دولة حامية راعية لا جابية. في غالب الحالات توجهت الدول لطلب التبرع من الشعب، وهذا سيثير سؤال الحق في المحاسبة على هذه الأموال وغيرها.

وكشفت الحالة الأمريكية لا عن فجوة طبقية فحسب بل كذلك عن فجوة عرقية أيضاً، فقد أوضحت الإحصاءات أن 70% من المتوفين من كورونا في شيكاغو من السود، على الرغم من أنهم يشكلون 30% من السكان، بما يعني فقر صحتهم وضعف الخدمة الطبية المقدمة إليهم، فضلاً عن التمييز الواضح في تعاطي الحكومات مع سياسات عزل المصابين بين أوضاع القرى والبوادي وأطراف المدن والطبقات الوسطى والعليا في العالم العربي، والأمثلة عديدة.[14]

ثالثاً - انعكاسات الوباء على الاقتصاد العالمي:

صحيح أن الوباء لن يغير اتجاه الاقتصاد العالمي بشكل جذري، لكن شانون كي. أونيل- الباحثة البارزة في المجلس الأمريكي للعلاقات الخارجية- أشارت إلى أنه يقوض المبادئ الأساسية للصناعة العالمية ويكسر الروابط في سلاسل الإمداد العالمية. فغالبا ما تتكون سلاسل الإمداد التي تهيمن على إنتاج الشركات من

(13) الأمم المتحدة تخشى «كارثة» على حقوق الإنسان جراء أزمة «كورونا»، الشرق الأوسط أونلاين، الاثنين 4 رمضان 1441 هـ 27 أبريل 2020م، على الرابط: https://bit.ly/2W4GMh1

(14) هبة رؤوف عزت: هيمنة الدول أم انكشافها؟ تأملات في مشهد الحرب على كورونا، TRT عربي، 10 أبريل 2020 على الرابط: https://bit.ly/3frYR05

مراحل متعددة وتنتشر عبر دول مختلفة، والآن تتعرض لتأثيرات وسط الوباء، وهذا يدفع الشركات إلى إعادة التفكير فيها وتقليصها.[15]

(15) كيف سيبدو العالم بعد جائحة فيروس كورونا الجديد؟ موقع arabic.cn، 2 2020/4/news على الرابط: https://bit.ly/2xB4dVO

صاحب ذلك قدر كبير من الهلع، الذي أضر بالاقتصاد العالمي بشدة، وعلى جانبي العرض والطلب في آن واحد. على جانب العرض، كانت الحاجة للتباعد الاجتماعي سببا في بقاء العمال في منازلهم، وتوقف الرحلات الجوية، وإغلاق المدارس والجامعات والنوادي الاجتماعية والمقاهي والمطاعم، وصعوبة الحصول على مكونات الإنتاج في ظل تشابكات الإنتاج عالميا. النتيجة الحتمية كانت انخفاض الإنتاج في عدد كبير من القطاعات، الذي لم تعوضه محاولات التأقلم بالعمل والتعلم عن بعد.

كشفت الحالة الأمريكية لا عن فجوة طبقية فحسب بل كذلك عن فجوة عرقية أيضاً

على جانب الطلب، أصاب الفيروس مستوى الطلب الكلي بالضمور نتيجة انخفاض الإنفاق الاستهلاكي بسبب ضعف القوة الشرائية، وتدني الإنفاق الاستثماري بسبب عدم اليقين، وانغلاق أسواق التصدير السلعي والخدمي بسبب مشاكل النقل. كما ساهم القلق في تأجيل قرارات شراء السلع، خاصة المعمر منها، وقرارات الاستثمار في مشروعات جديدة، انتظارا لانقشاع الغمة. إضافة لكل ذلك، ساهمت تفاعلات العرض والطلب في تعميق الأزمة.[16]

(16) أحمد جلال: «كورونا» والاقتصاد العالمي، الشرق الأوسط، العدد15102، الجمعة 9 شعبان 1441 هـ 3أبريل 2020م.

يمكن القول أن هناك عدة قنوات يؤثر من خلالها فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي، وهي:[17]

(17) قنوات التأثير وجهود الدول.. كيف دمر فيروس كورونا الاقتصاد العالمي؟ الجزيرة نت 29 مارس 2020 على الرابط: https://bit.ly/3fmeLJh

1 - **التبادل التجاري**، إذ يؤدي إلى إعاقة الإنتاج وعرقلة الإمداد وإضعاف الطلب العالمي، ومنه الطلب على الطاقة.

2 - **الترابط المالي**، وقد طال تأثيره المادي والمعنوي أسواق المال العالمية التي شهدت انهيارات وأسوأ أداء منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية عام 2008، وبهذا تعطي أسواق المال مؤشرا سلبيا على شعور المستثمرين بتوجهات تأثير الفيروس على الاقتصاد العالمي.

3 - **السياحة والنقل**، إذ خفض معدل الرحلات وأغلق العديد من المطارات حول العالم، فهو يؤثر على العرض والطلب العالميين.

أما على مستوى الاقتصاد المحلي للدول فيؤثر الفيروس من خلال ثلاث قنوات:

وهناك مدن وضعت تحت حظر التجول وتحولت إلى مدن أشباح

1 - **إعاقة النشاط الاقتصادي**، وذلك عبر إعاقة الإنتاج والخدمات والمواصلات والنقل والسياحة والتسوق، وإضعاف العرض والطلب.

وهناك مدن وضعت تحت حظر التجول وتحولت إلى مدن أشباح كما شهدنا في الصين وإيطاليا، والعدد آخذ في الازدياد حول العالم.

2 - **تكاليف التصدي والاحتواء**، من إنقاذ ودعم وإجراءات احترازية لقطاع الصحة والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية بتكاليف باهظة وآخذة في الارتفاع.

3 - **الثقة واليقين**، فالارتباك وعدم اليقين يضعفان الثقة، ويؤدي ذلك إلى الإحجام عن الاستثمار والإنفاق والسياحة.

لا بد أن ندرك أن الأثر المترتب على الأحداث الأخيرة مع ظهور الجائحة المعروفة بـ (Covid -19)، قد يمتد إلى عدة سنوات قادمة، إذ إن هذه الجائحة استنزفت كثيراً من الموارد، ما قد يؤدي بالضرورة إلى نقصها، وإلى ارتفاع نسبة البطالة، وانخفاض الأجور، وانخفاض نسبة النمو للناتج الإجمالي، لتصل بنا الأمور بالتدريج إلى مرحلة الكساد. كما أن صندوق النقد الدولي يتوقع انخفاض النمو العالمي، أي انكماشاً، عام 2020 إلى 3- %، وهبوطاً من 6.3 نقطة مئوية في كانون الثاني/ يناير 2020، وهو تعديل كبير في مدة قصيرة جداً. وهذا يجعل (الإغلاق العام الكبير) أسوأ ركود منذ سنوات (الكساد الكبير) سنة 1929، وأسوأ بكثير من الأزمة المالية العالمية سنة 2008[18].

الدول الكبرى لا تستطيع تحمل التبعات الاقتصادية للجائحة على المدى الطويل، وهي تحاول تخفيف الأثر الاقتصادي للأزمة الحالية من خلال ضخ نحو 5 تريليونات دولار في الاقتصاد للحفاظ عليها، لا لتحريك عجلة الاقتصاد التي لا تزال متوقفة، أي كالذي يحقن إبرة تخدير في جسد الاقتصاد العالمي لتخفيف الألم، غير أن هذه الحالة لن تدوم مع توقف عجلة الاقتصاد[19].

وكما أن الاقتصادات الكبرى تأثرت، فإن الدول النامية ليست بأفضل حالا، إذ دعت الأمم المتحدة في معرض كلامها لتوفير حزمة دعم مالية للدول النامية تقدر بنحو (2,5) تريليون دولار، لمواجهة الأزمة الحالية[20]، وبما أن هذه الدول لا تمتلك بنية تحتية قوية، فهي الأكثر عرضة للانهيار، ما يؤدي إلى دخول هذه الدول في أزمة كبيرة قد تؤدي بالنهاية إلى دخولها في نفق مظلم تجر العالم كله إليه، من حيث

(18) غيتا غوبيناث: الإغلاق العام الكبير: أسوأ هبوط اقتصادي منذ الكساد الكبير، موقع صندوق النقد الدولي بالعربية، 14 أبريل 2020، على الرابط: https://bit.ly/3b8ca2h

(19) قادة مجموعة العشرين يتعهدون بضخ 5 تريليونات دولار لمواجهة آثار وباء فيروس كورونا الاقتصادية، موقع CNN عربي، الخميس، 26 مارس / آذار 2020، على الرابط: https://cnn.it/3dl5kba

(20) الأمم المتحدة تطالب بحزمة دعم مالية للدول النامية تبلغ 2.5 تريليون دولار، أخبار الأمم المتحدة، 30 آذار/ مارس 2020 على الرابط: https://bit.ly/2LeZyvH

حدوث الفوضى والاقتتال الداخلي والخارجي، والبحث عن الموارد، والسعي للبقاء، أي إنها ستصبح حرباً وجودية.

يتوقع مركز (بروكنغز) أن الدول التي تمتلك بنية اقتصادية متضعضة وعندها صراعات داخلية ولا تملك الموارد الكافية لمواجهة الجائحة، كالعراق وسوريا، أنها الأكثر تأثراً، إذ إن الحروب أنهكتها واستنزفت الموارد ودمرت هيكلية الدولة الإدارية والنسيج المجتمعي، ما يؤدي بالنهاية إلى عدم استقرار في الاقتصاد الكلي واضطرابات شعبية. أما على مستوى بعض الدول المستقرة سياسياً مثل الجهورية التركية، فهي ليست بأفضل حالاً، إذ إن هذه الجائحة تسببت في تغير معالم الحياة الاجتماعية والاقتصادية في تركيا، حيث اتخذت الحكومة إجراءات حازمة، من بينها رزمة تدابير تحفيزية بقيمة 15.4 مليار ليرة تركية، وإقفال الحانات والنوادي الرياضية والنوادي الليلية وتعليق صلاة الجمعة وفرض حظر الرحلات الجوية. ولا ننسى دول الخليج التي قامت بالإجراءات المتبعة عالمياً لاحتواء المرض، من خلال إيقاف الرحلات الجوية من الدول الأكثر تأثراً بالجائحة وإليها، وإقرار حزمة من التدابير، أبرزها تحفيز اقتصادي بقيمة 97 مليار دولار، ولكن يبقى قطاعا النقل والسياحة أكثر المتضررين من الجائحة.[21]

بالمحصلة، سيصيب الفيروس الاقتصاد العالمي بالشلل

وبالمحصلة، سيصيب الفيروس الاقتصاد العالمي بالشلل، إذا هناك توقعات بتراجع النمو في الصين وحدوث انكماش في اليابان وركود في فرنسا، كما أن هناك دعما ماليا ضخما في ألمانيا، وإغلاقا للمناطق الصناعية في شمال إيطاليا، وخفضا طارئا لأسعار الفائدة إلى حدود الصفر في بريطانيا وأميركا، مع ضخ سيولة هائلة لإنقاذ القطاعي المالي ودعم الاقتصاد في أميركا، وفي منطقة اليورو (750 مليار يورو).

رابعًا: وباء كورونا.. امتحان لفعالية المنظمات الدولية

شهد المجتمع الدولي منذ النصف الثاني من القرن العشرين، تطوراً لأدوار المنظمات الدولية، إذ أصبحت مكوناً أساسياً من مكونات العلاقات الدولية. وقد أدت حالة عدم الاستقرار وتنامي الصراعات والاضطرابات الإقليمية، التي يشهدها العالم إلى التأثير على فاعلية المؤسسات الدولية، خاصة الأمم المتحدة، في مواجهة تلك الأزمات.[22]

يعد التفشي السريع لجائحة كورونا مع بداية هذا العام، ليعيش العالم على إثرها أزمة تعادل في آثارها حربا عالمية، بدا الدور المنتظر من المؤسسات الدولية في

(21) خبراء مركز بروكنجز الدوحة يستعرضون تداعيات فيروس كورونا المستجدّ على الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، موقع BROOKING الخميس 26 مارس 2020 على الرابط: https:// brook.gs/2xHbTWr

(22) محمد بوبوش: الآليات البديلة للتعامل مع تراجع دور المنظمات الدولية، مجلة اتجاهات الأحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 21، يونيو 2017، ص: 54.

التغلّب على هذه الأزمة جوهريا وحاسما. في المقابل، تعرضت هذه المؤسسات الدولية، المتمثلة بشكل رئيس في منظّمة الصحّة العالميّة، والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالميّة وغيرها، لهجمة شعواء لا سيما من الدول العظمى التي شككت في فعالية دورها واتهمتها بالقصور الشديد والتعتيم والانحياز وغيره.[23]

(23) يسار أبو خاشم: فاعلية المؤسّسات الدوليّة في زمن كورونا، صوت Ultra، 20 أبريل 2020 على الرابط: https://bit.ly/2zVBfRb

وفي الحقيقة، فقد شكلت جائحة كورونا مناسبة لتجريب نظام الأمم المتحدة لإدارة الأزمات وقياس فعّاليته، ولمدى استيعاب هذه الهيئة لحجم المخاطر والتهديدات المستجدة التي باتت تواجه الإنسانية جمعاء. فرغم خطورة الكارثة التي خلّفها تمدّد فيروس كوفيد 19، على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية... بصورة غير مسبوقة، بدا دور الأمم المتحدة باهتا، ودون حجم الخسائر التي ما زالت تتزايد كل يوم بفعل انتشار الوباء، الذي أصبح يمثّل تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الدوليين.[24]

شكلت جائحة كورونا مناسبة لتجريب نظام الأمم المتحدة لإدارة الأزمات وقياس فعّاليته

(24) إدريس لكريني: تداعيات جائحة «كورونا» تضع مستقبل الأمم المتحدة على المحك، موقع هسبريس الاخباري، الاثنين 04 ماي 2020 على الرابط: https://bit.ly/2A5G3nn

ولعل الحديث عن أزمة «كورونا» يرتبط إلى حد كبير بمستقبل الأمم المتحدة، والمنظمات التابعة لها، على غرار منظمة الصحة العالمية، خاصة بعد أيام من كيل الاتهامات إلى منظمة الصحة العالمية، حيث أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب الثلاثاء 14 أبريل 2020، تعليق مساهمة بلاده المالية في ميزانية الهيئة الدولية التي تكافح مع آخرين فيروس كورونا المستجد.[25]

(25) Trump announces cutoff of new funding for the World Health Organization over pandemic response, The Washington post, April, 15, 2020, available at: https://wapo.st/2XEOSy2

إن المراجعة تهدف إلى البحث في «سوء الإدارة الكبير لمنظمة الصحة العالمية وطريقة تعاملها مع فيروس كورونا والتغطية على انتشاره»، ملقيا الضوء على أن الصين تساهم في تمويل المنظمة «بنحو 40 مليون دولار فقط».[26]

(26) Live updates: As U.S. death toll soars, Trump accuses WHO of coronavirus coverup and suspends funding; global infections near 2 million, The Washington post, April,15, 2020, available at: https://wapo.st/3choIpd

على الرغم من السرعة التي أثر بها فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي حيث تسبب في إغلاق بعض أكبر المدن في العالم لأسابيع متتالية، إلا أن الأمم المتحدة- التي تأسست في سنة 1945 لمنع حدوث حرب عالمية ثالثة وتسهيل الحلول الدولية للمشاكل العالمية- بقيت مكتوفة الأيدي.

وقد تكون منظمة الصحة العالمية الوكالة العالمية التي تعد في مرمى إدارة ترامب الآن، لكن الحقيقة هي أن منظومة الأمم المتحدة بأكملها كشفت عجزها المؤسف عن إدارة هذه الأزمة التي أثرت على كوكب الأرض بأكمله.

(27) Daniel R. DePetris, Why Hasn't the UN Led the Fight Against COVID-19?, The National Interest, April 11, 2020, available at: https://bit.ly/2z9EdBg

هل يعتبر هذا التقاعس أشد حدة من تقاعس مجلس الأمن الذي يعد أعلى هيئة لصنع القرار مسؤولة عن «حفظ السلام والأمن الدولي» في الأمم المتحدة؟.[27]

لم يصدر مجلس الأمن بعد أي قرار يقدم بعض التدابير الفعلية حول هذا الشأن. ومرت أشهر قبل أن يوافق مجلس الأمن على عقد اجتماع للتطرق لهذه المسألة، وحتى ذلك الحين، تطلب الأمر حملة منسقة من أغلب الأعضاء غير الدائمين لعقده.

أن غوتيريش تحدى مقاتلي العالم لإلقاء أسلحتهم

فأن الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، كان أول من بعث الأمل، حيث حاول الاستفادة من منصبه رفيع المستوى لتوعية قادة العالم بمدى خطورة هذا الفيروس على صحة ورفاهية واستقرار العالم. ففي 23 مارس/ آذار 2020، ألقى غوتيريش خطابا للدول الأعضاء في الأمم المتحدة حول الحاجة الملحة لاعتبار مكافحة فيروس كورونا على رأس الأولويات العالمية.

كما أن غوتيريش تحدى مقاتلي العالم لإلقاء أسلحتهم، ووقف المعارك، وأن يكونوا جزءً من الحل بدلا من أن يكونوا جزء من المشكلة. سرعان ما أيد البابا فرانسيس وقف إطلاق النار في جلّ بلدان العالم، وهناك اقتراحات بأن بعض القادة المشاركين في مثل هذه النزاعات على الأقل متعاطفون مع اقتراح الأمين العام.

ولقد أثار استعداد غوتيريش لاتخاذ تدابير استباقية إعجاب خبراء الأمم المتحدة. يعتقد ريتشارد غوان، مدير الأمم المتحدة في مجموعة الأزمات الدولية، أن الأمين العام قد ارتقى إلى مستوى التحدي بدرجة لم يفعلها قادة آخرون. وفي الوقت الذي تبدو فيه واشنطن وبكين أكثر اهتماما بتراشق التهم في قاعة مجلس الأمن أكثر من التعاون لمعالجة التأثير الاقتصادي والصحي العالمي لكوفيد19-، يبذل غوتيريش كل ما بوسعه لتوجيه انتباه الحكومات إلى خطورة الأزمة.

الأمين العام قد يبدو موقفه قويا، إلا أن سلطته مقيدة إلى حد كبير

لكن المشكلة تكمن في أن غوتيريش لا يمكنه أن يفعل الكثير إلا في منظومة الأمم المتحدة التي تهيمن عليها القوى العظمى والتي تتمتع بحق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن المحتقن. وعلى الرغم من أن الأمين العام قد يبدو موقفه قويا، إلا أن سلطته مقيدة إلى حد كبير بسبب طبيعة وظيفته، ولأن الأمم المتحدة فعالة ومنتجة فقط عند رغبة أعضائها في التعاون المشترك.

وتشتمل وظيفة الأمين العام على تحمل مسؤولية كبيرة مقابل التمتع بسلطة محدودة لتسخير بيروقراطية الأمم المتحدة لإرادته. ولئن كشفت قضية سوريا عن السرعة التي يمكن أن يتحول بها مجلس الأمن إلى مجتمع يناقش القضايا العالمية بطريقة

مختلة وطفولية، فإن كوفيد19- يظهر للعالم مدى ضعف الأمين العام.

إن الأمين العام للأمم المتحدة غوتيريش لا يستطيع فعل الكثير، ولكنه في الوقت الحاضر يجابه كورونا في حملته الخاصة. والسؤال الذي لا يزال قائما يتمحور حول ما إذا كانت المثابرة والابتكار التي يعتمدها غوتيريش اليوم ستحقق شيئا على أرض الواقع، أو سيكون كوفيد19- فرصة أخرى تضيعها الأمم المتحدة التي سبق أن تضررت من إخفاقاتها السابقة.[28]

(28) Daniel R. DePetris, Why Hasn›t…..ibid.

لطالما طالت بعض المؤسسات الدولية اتهامات بالفساد المالي والإداري، خصوصاً تلك المرتبطة بالسياسة والاقتصاد مثل الأمم المتحدة أو البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي، ولا سيما المؤسسات التي تتفرع عنها.

وإن كانت تلك التهم بمعظمها يغلب عليها الطابع السياسي، وليست بالضرورة حقيقية أو تستند إلى وقائع مثبتة، فإن مجرد خروجها إلى السطح قد يفتح العديد من التساؤلات.

ومع تفشي فيروس كورونا في أنحاء العالم برز دور منظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة، باعتبارها الجهة الرسمية الدولية التي تتعامل مع الأوبئة والأمراض وتسعى لمكافحتها.

ودفع توسع وتمدد انتشار «كورونا» في عموم دول العالم، للتساؤل عن الدور الحقيقي الذي لعبته منظمة الصحة العالمية في التحذير من الفيروس منذ ظهوره في الصين أواخر عام 2019، وحتى إعلانها له كوباء عالمي في 11 مارس 2020[29].

(29) «الصحة العالمية» بدائرة الاتهام.. هل ساهمت في تفشي كورونا؟ الخليج أونلاين، على الرابط: http://khaleej.online/YM4WRd

لكن تبدو فاعليتها محدودة وتقتصر على مساعدة الدول الضعيفة ومناطق الصراع من خلال توفير أموال ومعدات طبية تساهم في تخفيف تبعات تفشي الوباء. ومن المجحف أيضا تحميل الفشل في السيطرة على الوباء لهذه المؤسسات والحديث عن قصور في فاعليتها وكأنها كيانات مستقلة بذاتها.

الثغرات أو العيوب التي تسببت بها أزمة كورونا داخل الهياكل متعددة الأطراف لمنظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها، وباتت اليوم تقوض لعبة القوى العظمى الكبرى.

تعاني هذه المؤسسات من مشكلة بنيوية، فقصورها وضعف فاعليتها في هذه الأزمة هما انعكاس لقصور النظام الدولي وهزيمة لأصحاب النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية الذين يرون بأن الدول تسعى غالبا إلى تبادلية المصالح وإلى استنفاذ كافة

فرص التعاون فيما بينها، حيث يتوج هذا التعاون بالمؤسسات الدولية التي تسعى إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من العدالة بين الدول وتقليل الفروقات بينها.[30]

(30) يسار أبو خاشم: فاعليّة المؤسسات الدولية....المرجع السابق.

الصحيفة أوضحت أن الأمر استغرق أكثر من عشرة أيام بالنسبة للأمم المتحدة قبل أن تبدأ العمل بنظام فيديو بعد تعميم العمل عن بعد في مقرها بنيويورك في 13 مارس/آذار 2020. ولم يتم التخطيط لأي شيء في ظل عجز ممثلي الدول الأعضاء بمجلس الأمن، الهيئة التي تضمن السلم والأمن العالميين، عن الاجتماع جسديا. فقد استغرق الأمر أسبوعين إضافيين بالنسبة للقوى الخمس الكبرى التي تتولى القيادة في الأمم المتحدة (الولايات المتحدة والصين وروسيا وبريطانيا وفرنسا) قبل أن تفهم موضوع فيروس كورونا، الذي كان يهز العالم منذ أسابيع، والذي اعتبر الأمين العام للأمم المتحدة البرتغالي أنطونيو غوتيرس أنه «التحدي الأكثر خطورة» الذي واجهته المنظمة منذ إنشائها في عام 1945.[31]

(31) Philippe Bernard et Carrie Nooten, L'ONU, symbole du désordre mondial, Le Monde du 29 avril 2020, date de visite le 03 Mai 2020. In: https://bit.ly/3dfsDDh

المفارقة الكبرى هي أنه في الوقت الذي أضحت فيه البشرية كلها مدركة لخطر مشترك وواجهته باختيار عشرات الدول في آن واحد تقريبًا فرض قيود الحجر والإغلاق... غاب المجلس المسؤول عن الأمن العالمي وترك المجال مفتوحا لردود الفعل الوطنية التي تفاقمت بسبب عنف الأزمة.

إن عجز الدول «الخمس الكبرى» دائمة العضوية في مجلس الأمن، الواضح والمثير للدهشة في أوج جائحة كورونا، ما هو إلا أحدث مظهر ضمن عملية طويلة لإضعاف فكرة التعددية التي يلخصها دبلوماسي فرنسي على النحو التالي: «حقيقة أن تتحرك دول معاً على أساس قواعد محددة بشكل مشترك».

ولا يقتصر هذا الشلل على المجموعة التي تهيمن على الأمم المتحدة فحسب، ولكن على منظومة الأمم المتحدة بأكملها، حيث ترك الانسحاب الأمريكي المجال مفتوحا للصين. «فالغربيون، والفرنسيون خاصة، يقعون في تناقض قوي للغاية، حيث إنهم واصلوا الترويج للأمم المتحدة، بينما قاموا بسحب أنفسهم مالياً، لتستولي الصين على المنظمة. والمثال الأكثر وضوحا هو منظمة الصحة العالمية، ولكن الشيء نفسه ينطبق أيضا على منظمة الأغذية والزراعة».

ترك الانسحاب الأمريكي المجال مفتوحا للصين

إن طريقة التعددية، التي تعد المبدأ النظري للعلاقات الدولية منذ عام 1945 وجوهر العالم الغربي، باتت اليوم موضع تساؤل من قبل القوى العالمية الثلاث الكبرى،

وهي الولايات المتحدة والصين وروسيا. يميل الصراع بين واشنطن وبكين إلى تهميش الأوروبيين.[32]

(32) Philippe Bernard et Carrie Nooten, L'ONU…op.cit.

إن تداعيات انتشار فيروس كورونا على المستوى العالمي ترشح إمكانية نشوء منظمات جديدة مقارنة بالمنظمات الدولية التي شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية مثل منظمة الأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، التي تعيش في أزمات متتالية أثر انتشار الفيروس، وسوف تكون المنظمات الجديدة ذات أنظمة وقواعد جديدة تعمل على التكيف مع الأوضاع المستجدة في العالم، وتكون مسؤولياتها ذات علاقة بالتطورات المفاجئة في العالم كالتحديات البيئية والصحية والطبية التي تواجه البشرية.[33]

(33) سليم كاطع علي: النظام الدولي ما بعد أزمة فيروس كورونا، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، الاثنين 06 أبريل 2020 على الرابط: https://bit.ly/35tQ7Ss

هذا النمط من المنظمات لا يمتلك سلطات فوق الدولة، ومن ثم، فإنها لا تستطيع القيام بدورها بفاعلية في ظل غياب الحد اللازم من التوافق والتعاون والدعم الدولي اللازم لها، إضافة إلى ذلك اعتمادها في عملها على الدعم المالي المقدم من الفاعلين الدوليين. وهكذا، وفي حالة استمرار هذا الاستقطاب، ليس من المتوقع أن تقوم المنظمة بدورها المنوط بها بفاعلية، ولن يكون بمقدورها تمويل أنشطتها الرئيسية، وقد تلجأ كجزء من محاولة الحفاظ على وجودها إلى القيام ببعض «المواءمات السياسية» التي ستأتي على حساب أدوارها الفنية.[34]

من أبرز دروس هذه الأزمة، أن هناك بالتأكيد حاجة لإصلاح المنظمات العالمية

(34) محمد فايز فرحات: «الصحة العالمية».. ساحة جديدة للاستقطاب العالمي، صحيفة الخليج 30 أبريل 2020 على الرابط: https://bit.ly/35tLMPg

من أبرز دروس هذه الأزمة، أن هناك بالتأكيد حاجة لإصلاح المنظمات العالمية جميعها كي تكتسب مزيداً من النشاط والفاعلية في أداء دورها، والأمر ينطبق على منظمة الصحة العالمية كما ينطبق على غيرها من المنظمات الدولية.

خامسًا: تأثير أزمة كورونا على النظام الدولي الراهن:

تمر العلاقات الدولية، في هذه الآونة، بحالة من التوتر الشديد، خاصة بين الصين وروسيا من جهة، وبين أمريكا من جهة اخرى، مما يؤشر إلى أن (النظام العالمي)، الذي قام استناداً إلى تفاهمات المنتصرين، في الحرب العالمية الثانية، يتعرض الان إلى هزة كبيرة، ويواجه تحديات جوهرية، قد تطيح به، فيما يؤكد مراقبون انه فعلاً آخذ بالانهيار.[35]

(35) داود عمر داود: هل يكون كورونا القشة التي تقصم ظهر النظام العالمي؟ وكالة عمون الإخبارية، 16 مارس 2020 على الرابط التالي: https://bit.ly/2W5NG5t

الحديث عن أزمة النظام الدولي والعالمي والحاجة لتغييره ليس بالأمر المستجد فهو حديث مصاحب للنظام الدولي منذ تأسيسه وخصوصا بعد تفكك الاتحاد

السوفيتي ونهاية القطبية الثنائية. إلا أن الجديد في الأمر أن الحديث عن التغيير هذه المرة لا يتعلق باختلالات في موازين القوى العسكرية أو بحروب بين الدول العظمى كما جرت العادة بل بخطر من خارج النظام يهدد كل البشرية، إنه فيروس أو وباء كورونا غير المرئي والمجهول الأصل والمصدر حتى الآن، فهل بالفعل أن كورونا وتداعياته سيغيران النظام الدولي؟ أم أن في الموضوع مبالغة؟ ليس من حيث التداعيات العالمية للفيروس بل من حيث أن ما كان يسمى النظام الدولي كان آيلا للسقوط وأقرب إلى الوهم وكل ما فعله كورونا أنه كشف هذا الوهم ومحدودية النظام في النظام الدولي، وأن هذا الأخير ليس بتلك الدرجة من التماسك والترابط التي كان يتصورها الناس؟[36]

كل العيون تتجه إلى الصراع بين أكبر قوتين وهما الولايات المتحدة والصين

(36) إبراهيم أبـراش: كورونـا يضع النظـام الـدولـي على المحك، موقع ميديل ايست أون لاين، 15 أبريل 2020 على الرابط الالكتروني: https://bit.ly/2xCYA9D

كل العيون تتجه إلى الصراع بين أكبر قوتين وهما الولايات المتحدة والصين، وهو الصراع المفترض على قيادة النظام الدولي خاصة في ظل تراجع الولايات المتحدة وعدم تحركها على المستوى العالمي بل انكماشها نحو الداخل، واتخاذها اجراءات متأخرة، وقد انحدرت إلى مواجهات تافهة مثل المواجهة مع منظمة الصحة العالمية بحجة أنها تساند الصين بشكل أكبر، وهو ما عبر عنه ترامب بشكل واضح حيث أعلن ترامب أنه يدرس «تعليق» المساهمة المالية الأميركية (120 مليون دولار سنويا) في منظمة الصحة العالمية بعد ما وصفه بـ»فشلها» في دق ناقوس الخطر حول فيروس كورونا المستجد، في وقت أبكر. وكان ترامب قد غرد على تويتر قائلا إن «منظمة الصحة العالمية أفسدت الأمر حقا، لسبب ما ورغم التمويل الأميركي الكبير لها، ما زالت تركز كثيرا على الصين، سننظر في هذا الأمر جيدا».

مع كل هذه المقدمة ووجود كثيرين يقولون أن عالم ما بعد كورونا سيكون مختلفا عن العالم قبلها أو بعبارة أدق سنكون أمام نظام دولي مختلف، لكن لا أحد يعلم ما هو شكل هذا النظام هل سيكون أحادي القطبية بقيادة الصين أم أن الصين هي الأخرى ستتراجع، أم أنها لا تريد قيادة هذا النظام حاليا؟ هل سيكون متعدد القطبية بصعود الصين وروسيا والبرازيل والهند واليابان وألمانيا؟، أم أن الفيروس سيكون له أضرار أكبر على كل هذه الدول؟ لايوجد حتى هذه اللحظة إمكانية للإجابات القاطعة أوللقول بشكل واضح أننا أمام نظام دولي جديد لكن بالتأكيد ستتم إعادة النظر في النظام الدولي الحالي وفق المتغيرات الجديدة ولكن وفق التنافسات الجيوسياسية الموجودة أصلا. وكل هذا مرهون بامتداد أزمة كورونا وهل سيكون هناك لقاح فعال للمرض، هل ستستجيب الشعوب لحكوماتها، هل ستنجح دول

وتفشل أخرى. بالتأكيد أن كل هذه العوامل ستؤثر على النظام الحالي، وليس بالضرورة أن تغيره.[37]

ليس هناك شكوك بعمق تأثير كورونا في تشكيل النظام العالمي الجديد، لكن يلاحظ أنّ تداعيات الفيروس على النظام العالمي الجديد تتوافق مع مقاربات الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، التي طرحها في حملاته الانتخابية وتلك التي نفّذها منذ تسلمه إدارة البيت الأبيض، والمتمثلة في تعزيز مقاربة الدولة الوطنية والدولة العميقة، بكل ما يتبع ذلك من سياسات لاحقة، مقابل إضعاف دور المؤسسات الأممية والاتحادات الدولية؛ إذ غابت الأمم المتحدة بمؤسساتها ومنظماتها عن المساهمة الحقيقية في مواجهة **كورونا**، بالتزامن مع طرح تساؤلات حول جدوى منظومة الاتحاد الأوروبي[38] بعد إحجام دول أوروبية عن تقديم المساعدة لإيطاليا وإسبانيا واليونان بمواجهة كورونا، حيث أصبح مقبولاً لدى شعوب هذه الدول اليوم اتخاذ الخطوة التي أقدمت عليها بريطانيا بالانفصال عن الاتحاد الأوروبي[39]، وهو ما يشجع عليه ترامب.[40]

يجادل هاس بأن عناصر النظام العالمي الليبرالي التي تتمثل بـ (الليبرالية، والعالمية، وحفاظ النظام على ذاته)، تواجه اليوم تحديات لم يسبق لها مثيل في تاريخه الممتد طوال سبعة عقود. معتبرا أن الليبرالية الآن في تقهقر، مشيرا في هذا السياق إلى النزعة الشعبوية المتنامية في العالم، ومشككا في عالمية النظام، حيث يرى أنه من الصعب اعتبار العالم كأنه كل متكامل، نتيجة ظهور أنظمة إقليمية، والتي تظهر بشكل واضح في الشرق الأوسط. ومن ناحية أخرى، نشهد في الوقت الحاضر عودة تنافس القوى العظمى، ووقوع انتهاكات لأبسط معايير العلاقات الدولية واحترام سيادة الدول الأخرى، مشيراً في هذا السياق إلى الممارسات الروسية.

وبشكل أساس اعتبر هاس أن النظام العالمي الليبرالي قد بدأ بالاختلال؛ نتيجة التغير في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تحت حكم الرئيس دونالد ترامب؛ مشيراً إلى قرار الولايات المتحدة الأمريكية في عدم الانضمام إلى الشراكة عبر الأطلسي، والانسحاب من اتفاقية باريس بشأن المناخ، وتهديدها بالانسحاب من اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة، بالإضافة إلى فرضها التعرفة الجمركية على بعض المواد؛ الأمر الذي دفع هاس للاعتقاد أن العالم على حافة حرب تجارية. الأمر الذي يترافق مع قيام الولايات المتحدة بإثارة تساؤلات عدة حول طبيعة العلاقة التي تربطها والحلفاء التقليديين كالأوروبيين وقضايا أخرى مرتبطة بحلف شمال الأطلسي.

(37) محمود سمير الرنتيسي: كورونا وتغير النظام الدولي، مجلة المجتمع، 09 أبريل 2020 على الرابط: https:// bit.ly/3cgc36q

(38) أزمة غير مسبوقة تجتاح العالم، تأثرت بها على وجه الخصوص دول أوروبية كبرى مثل إيطاليا وإسبانيا. فقد راح آلاف الأوروبيين ضحايا لتفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19). لكن الأمر لم يقف عند حد الخسائر البشرية أو الاقتصادية، إذ إنه يهدد أيضاً استمرارية كيان بحجم الاتحاد الأوروبي، ذلك أن عدداً من الممارسات والقرارات التي اتخذتها عدة دول ألقت بظلالٍ من الشك على مدى جدوى استمرار هذا التكتل. أنظر: هل يفكك فيروس كورونا الاتحاد الأوروبي ويقضي على حلم الوحدة العربية؟ دوتش فيليه، 2020/03/27 على الرابط: https://p.dw.com/p/3a8jh

(39) في حوار مع قناة الجزيرة ذكر وزير الشؤون الأوروبية بالحكومة الإيطالية فينتشينسو أميندولا أنه «لا يوجد سيناريو لخروج إيطاليا من الاتحاد الأوروبي، وتبين هذه الأزمة أنه سيكون من الجنون لمصالحنا الوطنية، ويجب تغيير الاتحاد الأوروبي وتعزيزه وتجهيزه بأدوات جديدة في الواقع العالمي اليوم، حيث تشكل الروابط الاقتصادية والتكنولوجية فرصا جديدة. أعتقد أن هذه الرغبة تحفز أيضا انتقاد التحالف الأوروبي الذي غالبا ما يكون خجولا أو بطيئا جدا في اتخاذ القرارات، ويطالب العديد من المواطنين الإيطاليين والأوروبيين بـ «المزيد من أوروبا». وأنا مقتنع بأنه لا توجد أغلبية من الإيطاليين على استعداد لترك الاتحاد لمغامرة قومية بدون مستقبل. الوزير الإيطالي للشؤون الأوروبية للجزيرة نت: كورونا لن يخرجنا من الاتحاد الأوروبي، الجزيرة نت، 2020/04/01 على الرابط: https://bit.ly/2Rbh5bQ

(40) عمر الرداد: هل ستحكم أمريكا قبضتها على العالم بعد كورونا؟ موقع حفريات، 01 أبريل 2020 على الرابط الالكتروني: https://bit.ly/2X0ocY4

نظرة هاس إلى تلك السياسات تعبر عن قرار أمريكا بالتخلي عن الدور الذي لعبته على مدى سبعة عقود، الأمر الذي اعتبره يمثل نقطة تحول كبرى. ومن ناحية أخرى، يرى أن النظام يفتقد قدرة الحفاظ على نفسه، والنجاة بمفرده، لأن الولايات المتحدة والقوى الكبرى الأخرى، إما ليس لديها المصلحة، أو الاهتمام الكافيان لإنقاذه، أو أنها تفتقر للوسائل التي تمكنها من الحفاظ عليه، وبالتالي ستكون النتيجة عالما أقل في الحرية والرخاء والسلام للأمريكيين، وغيرهم على السواء.[41]

(41) Richard Hass, "Liberal World order, RIP", Project Syndicate; April, 07, 2020, avialable at: https://bit.ly/2Vgj3sn

مع فيروس كورونا لم تحدث حروب أو تدمير لمؤسسات ومدن وبنية تحتية بشكل مباشر، كما أن كل ما أنجزته البشرية من علوم لم تتمكن حتى الآن من مواجهة خطر الفيروس، ولكن جرى ما هو أخطر وهو انهيار الثقة بين الدول وانهيار الثقة بالمؤسسات الدولية وبالعمل الدولي المشترك بل وبالعلم الذي اعتقدت البشرية أنه قادر على مواجهة كل المخاطر التي تهدد البشرية، وأبرز مؤشرات انعدام الثقة استمرار الغموض حول أصل ونشأة كورونا وتواصُل الاتهامات وخصوصاً بين بكين وواشنطن وبروز نظرية المؤامرة بشكل كبير، بالإضافة إلى الخسائر المادية الناتجة عن الإجراءات التي اتخذتها الدول لمواجهة الوباء.[42]

ليس هناك شكوك بعمق تأثير كورونا في تشكيل النظام العالمي الجديد

(42) إبراهيم أبراش: كورونا يضع النظام الدولي. المرجع السابق.

الخاتمــة:

لا شك أن أزمة كورونا أثرت على النظام الدولي وقضاياه الرئيسة، وباتت تهدد مختلف مؤسساته التي تعاملت بخفة وعدم جدية معها، في بداية ظهورها. ولذلك قد تطيح الأزمة غير المسبوقة بمؤسسات هذا النظام الذي أسهم في استفحال الأزمة، والمرجح أن ذلك كله سيُفضي إلى إرهاصات وتداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية ستطال الجميع، وربما سيتمخض عنها عالم مختلف تماما.[43]

(43) عمر كوش: هل يطيح كورونا النظام الدولي؟ العربي الجديد، 18 أبريل 2020 على الرابط: https://bit.ly/2L4dXuJ

بالتأكيد فإن أزمة كورونا ستؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي والسياسة الدولية وهما مترابطان ولكن لا يمكن القول أن هذا يعني تغيير شكل النظام الدولي الحالي. ينبغي أن لا نتجاهل اجراءات الدول الكبرى واستراتيجياتها في التعامل مع الأزمة.

عند هذه النقطة يمكن القول أن القوى الكبرى ربما تتخفف من بعض مسؤولياتها تجاه بعض الدول ولكن ليس في القضايا الاستراتيجية لأنها تدرك أن التغيير الإقليمي سينعكس على التغيير الدولي. ومع ذلك قد تكون هناك فراغات وهوامش تؤدي إلى حدوث تغييرات ما في الأنظمة الإقليمية بما لا يؤثر جوهريا على النظام الدولي.

قائمة المصادر:

دراسات علمية:

1 - أحمد عبد العليم حسن: اتجاهات تغير أدوار الدول القومية في مرحلة «ما بعد كورون"، في: اتجاهات تغير أدوار الدول القومية في مرحلة ما بعد كورنا، دراسات خاصة، العدد 6، 28 أبريل 2020، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، على الرابط: https://bit.ly/2YsiHSW

2 - د. أشرف كشك: أزم كورونا التداعيات والآليات التي انتهجتها الدول لإدارة الأزمة، تقارير ودراسات، ابريل 2020، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة. على الرابط: https://bit.ly/3dl1sY1

3 - خبراء مركز بروكنجز الدوحة يستعرضون تداعيات فيروس كورونا المستجدّ على الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، موقع BROOKING الخميس 26 مارس 2020 على الرابط: https://brook.gs/2xHbTWr

4 - سليم كاطع علي: النظام الدولي ما بعد أزمة فيروس كورونا، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، الاثنين 06 أبريل 2020 على الرابط: https://bit.ly/35tQ7Ss

5 - عصام عبد الشافي: وباء كورونا وبنية النسق الدولي الأبعاد والتداعيات، المعهد المصري للدراسات، 26 مارس، 2020 على الرابط التالي: https://bit.ly/39Cg8iW

6 - محمد بوبوش: الآليات البديلة للتعامل مع تراجع دور المنظمات الدولية، مجلة اتجاهات الأحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 21، يونيو 2017.

7 - محمد الشرقاوي: التحولات الجيوسياسية لفيروس كورونا وتآكل النيوليبرالية (الجزء 2)، مركز الجزيرة للدراسات، 30 مارس 2020 على الرابط: https://bit.ly/3bbq1oO

مقالات صحفية:

1 - إبراهيم أبراش: كورونا يضع النظام الدولي على المحك، موقع ميديل ايست أون لاين، 15 أبريل 2020 على الرابط الالكتروني: https://bit.ly/2xCYA9D

2 - الأبعاد الحقوقية في الاستجابة لفيروس «كورونا» المستجد، موقع منظمة هيومن راتش ووتش، 19 مارس 2020. على الرابط: https://bit.ly/3b41r92

3 - أحمد جلال: «كورونا» والاقتصاد العالمي، الشرق الأوسط، رقم العدد 15102، الجمعة 9 شعبان 1441 هـ - 03 أبريل 2020 مـ.

4 - أحمد طاهر: «كورونا» وعودة الدولة... أزمات الداخل وتحديات الخارج، مجلة المجلة، 30 مارس 2020 على الرابط: https://bit.ly/2W0wuye

5 - إدريس لكريني: تداعيات جائحة «كورونا» تضع مستقبل الأمم المتحدة على المحك، موقع هسبريس الاخباري، الاثنين 04 ماي 2020 على الرابط: https://bit.ly/2A5G3nn

6 - د. أشرف كشك: مستقبل الاتحاد الأوروبـي بعد أزمة كورونا: رؤية استراتيجية، أخبار الخليج، الاثنين 4 مايو 2020، على الرابط: https://bit.ly/3c4F3xH

7 - الأمم المتحدة تخشى «كارثة» على حقوق الإنسان جراء أزمة «كورونا»، الشرق الأوسط

أونلاين، الاثنين 4 رمضان 1441 هـ- 27 أبريل 2020 م، على الرابط: https://bit.ly/2W4GMh1

8 - الأمم المتحدة تطالب بحزمة دعم مالية للدول النامية تبلغ 2.5 تريليون دولار، أخبار الأمم المتحدة، 30آذار/ مارس 2020 على الرابط: https://bit.ly/2LeZyvH

9 - حسن أوريد: اختلال العالم وانتهاء العولمة «السعيدة»، موقع TRT عربي، 26 مارس 2020 على الرابط: https://bit.ly/3dqgImc

10 - داود عمر داود: هل يكون كورونا القشة التي تقصم ظهر النظام العالمي؟ وكالة عمون الإخبارية، 16 مارس 2020 على الرابط التالي: https://bit.ly/2W5NG5t

11 - رفيق عبد السلام: أزمة كورونا وإعادة انتشار الدولة، العربي الجديد، 24 أبريل 2020 على الرابط: https://bit.ly/2SwCg8Y

12 - «الصحة العالمية» بدائرة الاتهام.. هل ساهمت في تفشي كورونا؟ الخليج أونلاين، على الرابط: http://khaleej.online/YM4WRd

13 - عبد الله عقرباوي: أزمة كورونا والدول الكبرى.. أي مسارات جديدة للنظام الدولي؟ موقع TRT عربي، 8 أبريل 2020، على الرابط: https://bit.ly/2W2POLx

14 - عمر الرداد: هل ستحكم أمريكا قبضتها على العالم بعد كورونا؟ موقع حفريات، 01 أبريل 2020، على الرابط الالكتروني: https://bit.ly/2X0ocY4

15 - عمر كوش: هل يطيح كورونا النظام الدولي؟ العربي الجديد، 18 أبريل 2020، على الرابط: https://bit.ly/2L4dXuJ

16 - غيتا غوبيناث: الإغلاق العام الكبير: أسوأ هبوط اقتصادي منذ الكساد الكبير، موقع صندوق النقد الدولي بالعربية، 14 أبريل 2020، على الرابط: https://bit.ly/3b8ca2h

17 - قادة مجموعة العشرين يتعهدون بضخ 5 تريليونات دولار لمواجهة آثار وباء فيروس كورونا الاقتصادية، موقع CNN عربي، الخميس، 26 مارس/ آذار 2020، على الرابط: https://cnn.it/3dl5kba

18 - «قانون الغاب» يحكم العلاقات الدولية وأزمة كورونا كشفت عدم احترام الدول الغربية لحقوق الإنسان، القدس العربي، 28 أبريل 2020.

19 - قنوات التأثير وجهود الدول.. كيف دمر فيروس كورونا الاقتصاد العالمي؟ الجزيرة نت 29 مارس 2020، على الرابط: https://bit.ly/3fmeLJh

20 - كيف سيبدو العالم بعد جائحة فيروس كورونا الجديد؟ موقع 2020/4/arabic.news.cn، على الرابط: https://bit.ly/2xB4dVO

21 - محمد فايز فرحات: «الصحة العالمية».. ساحة جديدة للاستقطاب العالمي، صحيفة الخليج 30 أبريل 2020، على الرابط: https://bit.ly/35tLMPg

22 - محمود سمير الرنتيسي: كورونا وتغير النظام الدولي، مجلة المجتمع، 09 أبريل 2020 على الرابط: https://bit.ly/3cgc36q

23 - هبة رؤوف عزت: هيمنة الدول أم انكشافها؟ تأملات في مشهد الحرب على كورونا، TRT عربي، 10 أبريل 2020، على الرابط: https://bit.ly/3frYR05

24 - هل يفكك فيروس كورونا الاتحاد الأوروبي ويقضي على حلم الوحدة العربية؟ دوتش فيليه، 2020/03/27 على الرابط: https://p.dw.com/p/3a8jh

25 - الوزير الإيطالي للشؤون الأوروبية للجزيرة نت: كورونا لن يخرجنا من الاتحاد الأوروبي، الجزيرة نت، 2020/04/01 على الرابط: https://bit.ly/2Rbh5bQ

26 - يسار أبو خاشم: فاعلية المؤسسات الدولية في زمن كورونا، صوت 20،Ultra أبريل 2020، على الرابط: https://bit.ly/2zVBfRb

Articles

David Runciman, Coronavirus has not suspended politics – it has revealed the nature of power, The Guardian, March,27, 2020,available at: https://bit.ly/2L9HNOI

Trump announces cutoff of new funding for the World Health Organization over pandemic response, The Washington post, April,15, 2020,available at: https://wapo.st/2XEOSy2Live updates: As U.S. death toll soars, Trump accuses WHO of coronavirus coverup and suspends funding; global infections near 2 million, The Washington post, April,15, 2020,available at: https://wapo.st/3choIpd

Philippe Bernard et Carrie Nooten, L'ONU, symbole du désordre mondial, Le Monde du 29 avril 2020, date de visite le 03 Mai 2020. In: https://bit.ly/3dfsDDh

Studies

Daniel R. DePetris, Why Hasn't the UN Led the Fight Against COVID-19? , The National Interest , April 11, 2020, available at: https://bit.ly/2z9EdBg

Richard Hass, "Liberal World order, RIP", Project Syndicate; April, 07, 2020, avialable at: https://bit.ly/2Vgj3sn